دُور النشر المصريّة والرقابة

تحقيق من إعداد مراسل الآداب في مصر

١ ـ الحاج محمد مدبولي (مكتبة مدبولي للنشر)

يقول الحاج محمد مدبولي، أحدُ أشهر ناشري الكتب في مصر، إنّه بدأ مهنةَ بيع الكتب والصحف على رصيف ميدان سليمان باشا منذ نحو خمسين عامًا، وكان والدُه أيضًا يعمل متعهِّدًا للصحف والمجلات والدوريّات العربيّة والأجنبيّة. وعلى مدى نصف القرن تنوّعتْ مشكلاتُ الدار مع الرقابة، منذ أنْ لم تكن دارُ النشر سوى مجرَّد كشكٍ صغير.

ويضيف الحاج مدبولي أنّه واجه مشكلات عديدةً مع الرقابة. فيَذكر أنّ ديوان نزار قبّاني **هوامش على دفتر النكسة** أثار أزمةً عند صدوره، وكانت مكتبةُ مدبولي تتولّى توزيعَه في القاهرة، فتعرضتْ بسبب ذلك لمضايقات شتّى. فكان أن طلب الحاج مدبولي من الشاعر الراحل نزار قبّاني أن يهديَ نسخةً من الديوان إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وفعلاً أرسل نزار نسخةً إلى الرئيس ممهورةً بتوقيعه، فكفّت السلطات عن مضايقة الدار. ويَذْكر مدبولي أيضًا كتابَ **زمن الرعب** للكاتبة السوريّة إنعام الجندي، وكانت الدار تقوم بتوزيعه في الستينيّات، فتعرّضتْ لتضييق شديد على نشاط الدار. وكذلك أثارت **مذكرات أحمد بن بِلاّ** مشكلةً مع الرقابة التي بعثتْ بمندوبين لمنع توزيع الكتاب في القاهرة. وهناك أيضًا أعداد محددة من المجلات العربيّة والأجنبيّة التي أثارت مشكلات، مثل مجلة **دير شبيغل**، و**نيوزويك**، ولم تكن تخلو من انتقاد الأوضاع في مصر زمنَ الرئيس عبد الناصر. وكان الإجراء الاعتياديّ أن تتمّ مصادرةُ كلّ تلك الأعداد من المجلات أو الكتب، الأمرُ الذي يسبِّب خسائرَ ماليّةً كانت أحيانًا تَفُوق طاقةَ الدار.

ويقول الحاج مدبولي: كنّا نحلّ مشكلاتنا مع الرقابة بمختلف الطرق، بدايةً مع المعارف النافذين في الدولة. وكان الوزير الراحل وجيه أباظة أحدَ المسؤولين الذين تلجأ الدارُ إليهم كلّما وَقعتْ مشكلةٌ في الفترة التي كان فيها محافظَ القاهرة. أيضًا كانت علاقتُنا طيّبةً بمحافظ القاهرة الأسبق إبراهيم بغدادي، وهو رجل مثقف، وكان يتصدّى لكلّ الهجمات التي تتعرّض لها الدارُ ظلمًا من الأجهزة مهما اختلف اسمُها. ويقول الحاج مدبولي إنّ الأقلامَ الشريفةَ التي تقف معه في مشكلاته مع الرقابة، وخاصةً في الصحف أو وسائل الإعلام، لم تكن تَعْدم. ويضيف أنّ الفضائيّات العالميّة كانت تُرْسل بالصحفيّين من دون أن يستدعيها أحدٌ عندما تقع مشكلةٌ بين الدار وأجهزةِ الرقابة. ووكالات الأنباء، من السويد وألمانيا وسويسرا وغيرها، كانت كلُّها تأتي وتسجّل ما حدث بالصوت والصورة، وتُوضح القضيّةَ للرأي العامّ في الداخل والخارج. وكان ذلك يُفْلح دائمًا في فكّ الحصار عن الكتب والدار.

وأخيرًا يقول الحاج مدبولي إنّ مفهوم الرقابة واحدٌ وهو المنع أو الحظر، لكنّ وضع الرقابة في مصر يختلف عن أغلب الدول العربيّة. ففي مصر يستطيع الناشرُ، أيُّ ناشر، أن يَطْبع ويَنْشر ما يشاء دون أن يَحْصل على

إذن مسبَّق بذلك، ولكنّ عليه أن يتحمّل تبعةَ ما يَنْشره إذا نَشَرَ ما يخالف ثوابتَ الدين والعقيدة أو ما يمسّ الوحدةَ الوطنيَّة، وفي هذه الحالة فإنه يواجه القضاءَ وما شابه ذلك. بينما يحتاج الناشرُ في كثير من البلدان العربيَّة إلى إذن مسبّق بالنشر، طبقًا لنظام متَّبع في وزارات الإعلام هناك، بحيث لا يَخْرج العملُ عمَّا سبق الاتفاقُ عليه. وبهذا الصدد يَذْكر الحاج مدبولي حالةَ اتفاقٍ وتراضٍ تَمّت بينه وبين وزارة الداخلية بشأن كتاب بعنوان **مباحث أمن الوطن**، وكان ذلك حين طلب وزيرُ الداخليّة الأسبق عبد الحليم موسى من مكتبة مدبولي ألاّ تقوم بتوزيع الكتاب، فقامت الدار إرضاءً للوزير بإعدام كلّ النسخ التي طبعتْها.

٢ ـ محمد هاشم (دار ميريت)

تأسستْ دار ميريت للطباعة والنشر في سبتمبر ١٩٩٨، ويقول محمد هاشم إنّه قام بتأسيسها استجابةً لدعوة مجموعة من المثقفين والأدباء لفسح المجال للكتّاب الجدد ولأعمال إبداعيّة عديدة لا ترى النور. ويضيف هاشم أنّه كان يَلْمس الحاجة إلى دار كهذه، لأنّه أصلاً كاتبُ قصة، وأدْرى بالمصاعب التي تواجه الكتّاب. وقد بدأتْ مشاكلُ الدار مع الرقابة حين نَشَرت الدارُ كتاب **المخاطرة في صفقة الحكومة وجماعات العنف** سنة ٢٠٠٠، لأنّ الكتاب وَضَعَ فِرَقَ الجهاد الإسلاميّة تحت المجهر وألقى الضوءَ على الاتفاقات التي جرت بين أجهزة الأمن المصريّ وقادةِ تلك الفرق مثل عمر عبد الرحمن وغيره. وقد أثار ذلك غضبَ الجهاز الأمنيّ وسخطَه على دار ميريت، ولكنّ الكِتاب لم يصادَرْ ولم يُمْنع، بل اكتفت الأجهزةُ بتوجيه تحذير شفويّ إلى الدار.

وكان الكتاب الثاني هو **فترة التكوين في حياة الصادق الأمين** في يناير ٢٠٠١ للكاتب الإسلاميّ المستنير الراحل خليل عبد الكريم، الذي عُرف باتجاهاته التي لا تثير حفيظة الفرق الإسلاميّة المتربِّصة بحريّة التعبير وحدها، بل تثير أيضًا حفيظةَ المؤسسات الدينيّة المعتدلة كالأزهر الشريف، كما يقول هاشم. وبسبب هذا الكتاب تعرَّض الكاتبُ لحملة عنيفة في الصحافة الصفراء، ووجد الناشرُ نفسَه متَّهمًا بالكفر والإلحاد، وخَرج بيانٌ من جماعة «جبهة علماء الأزهر» يوجِّه إلى خليل عبد الكريم وإلى محمد هاشم تهمةَ الردّة عن الإسلام. وكانت تلك الأزمةُ هي الأعنفَ في تاريخ دار ميريت. ورغم أنّ جبهة علماء الأزهر هيئةٌ منشقّةٌ عن المؤسسة الرسميّة الدينيّة المتمثِّلة في الأزهر الشريف، إلاّ أنّ بيانها شكّل ضغطًا شديدًا على مَجْمع البحوث الإسلاميَّة بالأزهر، ودَفَعَ المَجْمعَ إلى تبنِّي تقرير متطرِّف عن الكتاب دون أن يقرأه أحدٌ من أعضائه قراءةً متفحِّصة كما يقول هاشم. وهكذا أَوْصى المجمعُ بمصادرة الكتاب ومنعه من التداول، وتحرّكت الجهاتُ الرقابيَّةُ المنوط بها مصادرة الكتب وصارت تقوم بعمليّات تفتيش دوريّ في مقرّ الدار ومخازنها بحثًا عن أفكار خليل عبد الكريم.

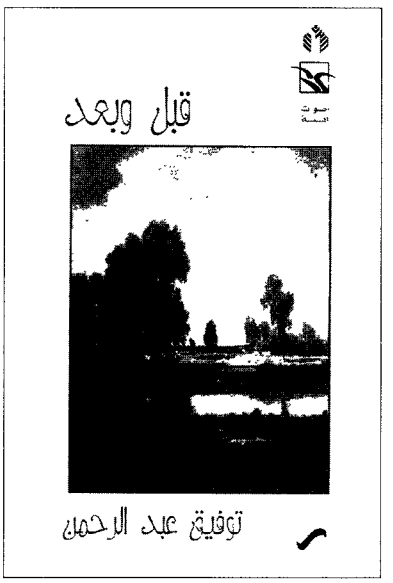

صودرت هذه الرواية لأنّ شاعرًا اعتبر أنّها تتناول سيرةَ حياة زوجته السابقة!

ويرى هاشم أنّ مَجْمع البحوث الإسلاميَّة هو الذي قام بإخطار نيابة أمن الدولة، التي أَصْدرتْ بدورها أوامرَها إلى «جهاز الرقابة على المصنَّفات الفنيَّة،» فنفّذ هذا الجهازُ حملةَ التفتيش والمداهمة لمقرّ الدار. ومع ذلك فإنّ تلك الجهات لا تتحرّك من تلقاء نفسها، لا منفردةً ولا مجتمعةً، كما يقول هاشم، بل إنّ الزوابع الرقابيَّة تبدأ دائما بوشاية خسيسة من أنصاف الكتاب والموهوبين. وهو ما حدث في أزمة **وليمة لأعشاب البحر** لكاتبها حيدر حيدر، وهو أيضًا ما حدث في أزمة «الروايات الثلاث» التي صادرتْها وزارةُ الثقافة لأنّ شاعرًا من شعراء العاميّة اعتبر أنّ واحدة منها، وهي رواية **قبل وبعد** لتوفيق عبد الرحمن، تتناول سيرةَ حياة زوجته السابقة! وتتحرّك الرقابةُ أيضًا تحت ضغط حملات التيّار الإسلاميّ المعادي لكلّ ما يمثِّله الآخرُ الثقافيُّ والسياسيُّ من فكر مختلف.

وتلجأ دورُ نشرٍ كثيرةٌ إلى حلّ مشكلاتها مع الرقابة بواسطة العلاقات مع مسؤولين كبار، أو بواسطة القضاء والمحاكم. ولكنّ هاشم يرى أنّ الساحة الحقيقيّة للمعارك مع الرقابة هي الصحافة أو الندوات والمناظرات، لأنّ قضيّة الرقابة في جوهرها قضيّةُ رأي عامّ. وفي هذا الصدد يؤْمن هاشم بقدرة النخبة المصريّة المستنيرة على التأثير في الأحداث، رغم الضعف

الذي اعترى أداءَ تلك النخبة منذ أن أَطْلق الرئيس أنور السادات يد الحركة الإسلاميّة في النصف الأول من السبعينيّات لضرب اليسار الماركسيّ والناصريّين في مصر.

والآن، هل دَفَعتْنا هجماتُ الرقابة إلى زرع الرقيب داخل أنفسنا، يَسْأل هاشم؟ أيْ هل بدأنا من تلقاء أنفسنا نراعي شروط الرقابة وما تَفْرضه الأجهزةُ علينا؟ ويجب: «لا. نحن نَنْشر ما نرى أنّه يستحقّ النشر. فالمبدع أيّاً كان، شاعرًا أو قصّاصًا أو باحثًا، يَكْتب ما يشاء. والرقابةُ الوحيدةُ المعترفُ بها لدينا هي جودةُ العمل نفسه، وجدّةُ الإبداع، واشتباكُه مع القضايا المتعلّقة بهويّة الأمة ومصيرها. ولم يَحْدث أن أَوْصى أحدٌ مستشاري الدار برفض كتابٍ تخوُّفًا من أنْ يصطدم بالتابوهات الثلاثة: الجنس والدين والسياسة.»

ويختم هاشم: «لذلك لم يكن مستغربًا أن نَلْمس حصارَ مطبوعات الدار في المكتبات الرسمية، بعد أن رَوَّجت الصحافةُ الصفراءُ أنّ دارنا دارٌ لكتب الجنس والإلحاد!»

٣ ـ حسين عاشور (دار المختار الإسلاميّ)

يقول حسين عاشور إنّ الدار بدأتْ نشاطَها عام ١٩٧٣ حين كانت الرقابة قائمةً رسميّاً وقانونًا. وفي عهد عبد الناصر كان لا بدّ من عرض الكتاب أولاً على مصلحة الاستعلامات والحصول على إذن بالنشر. لكنْ مع وصول الرئيس السادات إلى الحكم، خفَّت عمليةُ الرقابة حتى ألغيتْ رسميّاً. ومع ذلك كانت هناك بعض الحالات الخاصة. فمثلاً عندما قامت الثورة الإيرانيّة عام ١٩٧٩ أَصْدرت الدارُ بعدها في عام ١٩٨٥ كتابًا باسم **الخميني ـ الحل الإسلاميّ والبديل** بقلم الشهيد الفلسطينيّ د. فتحي الشقاقي مؤسّس حركة الجهاد الإسلاميّ، وطبعنا منه عشرين ألف نسخة، وزَّعْنا نصفَها بواسطة مؤسّسة الأهرام. لكن الأجهزة الأمنيّة اتّصلت بـ «الأهرام» وطلبتْ منهم أن يَفْرموا الكتاب، أيْ أن يقوموا بإعدام العشرة آلاف نسخة التي لم تكن قد وُزِّعتْ بعد. في حينه لم نكن قد أصدرنا بعدُ مجلةَ **المختار الإسلاميّ**، ولم يكن لنا منبرٌ نتصدَّى به لتلك العمليّات، خاصةً أنّها غيرُ قانونيّة.

حالة أخرى عامَ ١٩٩٢، حين طبعنا كتاب **زوال إسرائيل حتميّةٌ قرآنيّةٌ** بقلم الشيخ أسعد التميمي إمام المسجد الأقصى، وفيه يبرهن بآياتٍ من القرآن الكريم على حتميّة زوال إسرائيل. طبعنا منه طبعتيْن، وبعد أن طبعنا الطبعة الثالثة اتصل بي مسؤولٌ في الداخليّة وأَخْبرني بأسلوب مهذّب أنّ الجهات العليا تلقت فاكسًا من السفارة الإسرائيليّة تحتجّ على صدور الكتاب الذي يدعو على حدّ قولهم إلى تدمير إسرائيل. وظهرتْ موافقةُ الأزهر على مصادرة الكتاب. لم تكن الموافقةُ بقادرة على أن تقول سببَ المنع الحقيقيّ صراحةً. لكنّ الموافقة على المنع اعتمَدَتْ في نصّها على أنّ الكتاب يهاجم الأزهر، لا إسرائيل! وذلك لأنّ الشيخ أسعد التميمي ضَمَّنَ الكتابَ فتويَيْن للأزهر: الأولى في عهد الرئيس عبد الناصر وتحرِّم الصلحَ مع إسرائيل، والثانية في عهد السادات وتحلِّل الصلحَ مع إسرائيل، وأعرب التميمي عن دهشته من هذا التناقض. العجيب أنه مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة مؤخَّرًا قمنا بإعادة طبع الكتاب نفسه فلم يَعْترض أحد!

حسين عاشور «احترم نجيب محفوظ لأنّه رفض طباعة روايته احترامًا للأزهر»

وعن الموقف من الرقابة يقول حسين مختار إنّها ضروريّة حين يتعلق الأمرُ بالكتب التي تمسّ العقيدةَ والثوابتَ، وإنّ لجنةً مستنيرةً من الأزهر يمكن أن تقوم بذلك، وإنّه يحترم نجيب محفوظ لأنّه رفض طباعةَ روايته **أولاد حارتنا** احترامًا للأزهر. ويرى، «إحقاقًا للحقّ» على حدّ قوله، أنّ في مصر هامشًا كبيرًا للحريّة، وأنّه لا يُمْكن في مجال حريّة النشر والرقابة مقارنةُ أوضاع مصر بأوضاع دول عربيّة أخرى.

٤ ـ صلاح الملا (دار مصر العربيّة)

بدأت الدارُ نشاطَها في بداية التسعينيّات. ويشير صاحبُ الدار إلى أنّه لم يصادفْ أيّ مشكلات مع الرقابة داخل مصر، رغم أنّ الدار أَصْدرتْ مجموعةً هامةً من الكتب سياسيّاً واجتماعيّاً مثل **الدولة والديموقراطية في العالم العربيّ**، **والكاتب والسلطة**، وغير ذلك، وكانت أغلبُ العناوين تتقاطع بشكل عنيف مع التابوهات الثلاثة المعروفة. ويَرْجع السببُ في عدم تعرّض الدار وكُتُبها لمشكلات الرقابة إلى سبب من اثنين أو إلى السببيْن معًا: إمّا لضعف توزيع هذه الدار ومن ثم ضعفِ تأثيرها، وإمّا لأنّ ما نشرتْه كان مكتوبًا بشكل أكاديميّ وموثّقَ بما لا يَدَعُ مجالاً لأي تساؤلات لدى الرقابة.

لكنّ صلاح الملا ينبّه إلى جانب آخر تمامًا من تشابك قضايا الرقابة في العالم العربيّ حين يقول: «كانت مشاكلُ الدار كلُّها مع الأجهزة الرقابيّة **خارج** مصر. وعلى سبيل المثال مُنِعت الأجزاءُ الخمسةُ من كتاب السيّد يوسف عن الإخوان المسلمين من دخول سوريا، رغم أنّ طبيعة الموضوع تتماشى مع النظام الحاكم في سوريا، لكنّهم هناك لا يريدون الحديث عن تلك القضيّة لا سلبًا ولا إيجابًا. كذلك رُفِض دخول كتاب **الانفتاح وتغيُّر القيم في مصر** عند تصديره إلى سوريا، ثم أُفْرج عنه بعد ذلك لأنّ السوريِّين ـ كما قيل لنا ـ في طريقهم هم أيضًا إلى الانفتاح. أما بالنسبة إلى الخليج العربيّ فإنّ القضايا تختلف قليلاً: فبينما تَسْمح دولةٌ كالإمارات العربيّة بدخول الكتب التي تتناول حياةَ أو حكمَ عبد الناصر بشكل إيجابيّ، فإنّ السعودية تَمْنع دخولَ أيّة كتب تتعرَّض لعبد الناصر بشكل إيجابيّ. وأَذْكر أنه في سنة من السنوات مُنع حوالى ٤٥ عنوانًا من عناوين دار المستقبل العربيّ من دخول السعودية. إضافةً إلى عناوين دينيّة أخرى.»

٥ ـ أيمن الصيّاد (الشركة المصريّة للنشر العربيّ)

يقول الأستاذ أيمن الصياد، مديرُ تحرير مجلة **وجهات نظر** التي تُصدرها الشركةُ وتُعنى بشؤون النشر والكتب، إنّ الدار بدأتْ نشاطَها عام ١٩٩٩، وأَصْدرتْ حتى الآن ٤ كتب، ولم تتعرَّض لأيّة مشكلات رقابيّة. وتدقيقًا للمصطلحات لا بدّ من إيضاح أنّه حسب القانون ليست هناك رقابةٌ في مصر. هناك مصادرة للكتب أو الصحف، لا رقابة. مصادرة الكتب تتمّ **بعد** النشر، ولا يُمْنع الكتابُ من التداول إلا بموجب حكم قضائيّ. أما بالنسبة إلى الصحف فلا توجد بحُكْم القانون رقابةٌ على الصحف المصريّة، أي التي تَصْدر في مصر. وبالنسبة إلى الحالات التي تعرَّضتْ فيها صحفٌ مصريّةٌ للمصادرة في السابق، مثل **النبأ** (المستقلّة) و**الشعب** و**الأهالي** الحزبيتَيْن، فإن المصادرة (لا الرقابة) في تلك الحالات كانت بموجب حكم قضائيّ وتاليةً للنشر.

الرقابة في مصر محصورةٌ فقط في إطار المطبوعات الأجنبيّة، يضيف الصيّاد. والجهة المختصّة بهذا الشأن هي إدارة الرقابة على المطبوعات في وزارة الإعلام. وحسب القانون فإنّ وزير الإعلام وحده هو الذي يَمْلك حقّ منع عددٍ معيَّنٍ من المطبوعات. ولمجلس الوزراء وحده حقُّ المنع (المطلق) لمطبوعة أجنبيّة معيَّنة قادمة من الخارج.

ولكنّ المشكلة ـ يُردف أيمن الصيّاد ـ تَكْمن في أنّ كثيرًا من الصحف المصريّة (فعلاً) هي أجنبيّة (قانونًا) بحكم جهة الترخيص، مثل جريدة **العالم اليوم**، ومثل جريدة **الدستور** التي بدأتْ ظاهرةَ الصحف المستقلّة في مصر وكانت تَصْدر بترخيص قبرصيّ، الأمرُ الذي كان يجعلها ـ قانونًا ـ تَخْضع للرقابة على المطبوعات الأجنبية، فمُنع دخولُها أكثر من مرّة، وهو ما أدّى إلى توقُّفها نهائيّاً عن الصدور.

أما بالنسبة إلى **وجهات نظر**، فإنّ المشكلة الرقابيّة الوحيدة التي تواجهها هي مع بعض الدول العربية التي تَمْنع المجلة من الدخول. ويشير أيمن الصياد إلى إشكاليّات رقابيّة جديدة تمثلتْ في ما حدث من حالات ملاحقة أجنبيّة لمواقع على الانترنت، كان من نتيجتها الحكمُ على شهدي نجيب سرور الذي أنشأ موقعًا لقصائد والده الممنوعة من النشر.

في العدد القادم من الآداب

■ ملف الرقابة العربية (٣): الرقابة في المغرب (إعداد: عبد الحق لبيض).